الأمم المتحدة
A/RES/64/193

Distr.: General
19 February 2010

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والستون
البند ٥٢ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/64/419 (Part II)*)]

٦٤/١٩٣ - متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري ونتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨ (إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المعقود في مونتيري، المكسيك في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ ومؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المعقود في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وإلى قراراتها ٥٦/٢١٠ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢ و ٥٧/٢٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ و ٥٧/٢٧٢ و ٥٧/٢٧٣ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٨/٢٣٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٥ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/١٨٨ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/١٩١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/١٨٧ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٢٣٩ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وكذلك قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٢/٣٤ المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣/٤٧ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤/٦٤ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦/٤٥ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧/٣٠ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨/١٤ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٨،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(١)]،

---

(١) انظر القرار ٦٠/١.

وإذ تشير كذلك إلى الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية[٢] وإذ تؤكد ضرورة الإسراع في تنفيذ ومتابعة هذه الوثيقة الختامية،

وإذ تحيط علما بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٩/٣٠ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ بشأن تعزيز العملية الحكومية الدولية لمتابعة تمويل التنمية،

وإذ تحيط علما أيضا بتقريري الأمين العام عن متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية[٣] وعن المصادر المبتكرة لتمويل التنمية[٤]،

وإذ تحيط علما كذلك بتقارير الأمين العام عن متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وبتقرير مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[٥]،

وإذ تحيط علما بالاجتماع الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي عقد في نيويورك في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٩،

وإذ تعيد تأكيد توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٦] بتمامه وكماله وبنهجه الكلي، وإذ تشير إلى العزم على اتخاذ إجراءات محددة لتنفيذ توافق آراء مونتيري وللتصدي للتحديات في مجال تمويل التنمية بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي دعما لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ تعيد أيضا تأكيد تعهدها بالبقاء ملتزمة التزاما تاما على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لضمان متابعة توافق آراء مونتيري وتنفيذه بشكل مناسب وفعال،

وإذ تعيد أيضا تأكيد وجوب أن يتحمل كل بلد في المقام الأول المسؤولية عن تنميته وأنه ليس من المغالاة التشديد على دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة، وإذ تقر بضرورة تكميل الجهود الوطنية ببرامج وتدابير وسياسات

---

(٢) القرار ٦٣/٣٠٣، المرفق.

(٣) A/64/322.

(٤) A/64/189 و Corr.1.

(٥) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.09.II.A.1.

(٦) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

عالمية داعمة تهدف إلى توسيع فرص تحقيق التنمية في البلدان النامية مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام استراتيجيات الملكية والسيادة الوطنية،

وإذ تشير إلى أهمية الالتزام على نحو شامل بإنشاء مجتمعات عادلة وديمقراطية من أجل التنمية على النحو المنصوص عليه في توافق آراء مونتيري،

وإذ تعرب عن قلقها البالغ إزاء التأثيرات السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية في التنمية، بما في ذلك تأثيراتها السلبية في قدرة البلدان النامية على تعبئة الموارد من أجل التنمية، وإذ تعترف بأن التصدي على نحو فعال للأزمة الراهنة يتطلب الوفاء بالالتزامات القائمة بتقديم المعونة في الوقت المناسب،

وإذ تشدد على أن الأزمة المالية والاقتصادية أثبتت الحاجة إلى مزيد من التدخل الفعال من جانب الحكومات بما يضمن تحقيق توازن مناسب بين السوق والمصلحة العامة، وإذ تعترف بضرورة تنظيم الأسواق المالية على نحو أفضل،

١ - **ترحب** بعقد مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري في الدوحة الذي أتاح فرصة لتقييم التقدم المحرز وإعادة تأكيد الأهداف والالتزامات وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة وتحديد العقبات والقيود التي صودفت والإجراءات والمبادرات المطلوبة للتغلب عليها والتدابير المهمة التي ينبغي اتخاذها لمواصلة عملية التنفيذ، وكذلك التحديات الجديدة والمسائل الناشئة في عملية تمويل التنمية؛

٢ - **تؤكد** أن كل بلد مسؤول في المقام الأول عن تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وأنه ليس من المغالاة التشديد على دور السياسات الوطنية والموارد المحلية والاستراتيجيات الإنمائية، وتعيد تأكيد أهمية ما يلي:

(أ) الوفاء بالالتزام باتباع سياسات سليمة وممارسة الحكم الرشيد على جميع المستويات واحترام سيادة القانون؛

(ب) الوفاء بالالتزام بإشاعة بيئة مؤاتية لتعبئة الموارد المحلية وتنفيذ سياسات اقتصادية سليمة؛

(ج) الوفاء بالالتزام بتعزيز اتساق وثبات الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية، استكمالا لجهود التنمية الوطنية؛

٣ - **تعترف** بأن وجود قطاع خاص دينامي وشامل وجيد الأداء ومسؤول من الناحية الاجتماعية يشكل أداة قيمة لتوليد النمو الاقتصادي وللحد من الفقر، وتشدد على ضرورة اتباع سياسات وأطر تنظيمية ملائمة على المستويات الوطنية وبما يتماشى مع

القوانين الوطنية لتشجيع المبادرات العامة والخاصة، بما في ذلك على الصعيد المحلي، ولتعزيز دينامية قطاع الأعمال وحسن أدائه، والعمل في الوقت نفسه على تحسين نمو الدخل وتوزيعه وزيادة الإنتاجية وتمكين المرأة وحماية حقوق العمال والبيئة، وتكرر التأكيد على أهمية كفالة استفادة جميع الناس من النمو عن طريق تمكين الأفراد والمجتمعات؛

٤ - **تكرر التأكيد** على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري في مجالات شتى، منها الصحة والتعليم، من خلال اتباع سياسات اجتماعية شاملة، وفقا للاستراتيجيات والأولويات الوطنية؛

٥ - **تشير** إلى أن مكافحة الفساد التي تجري مواصلتها على جميع المستويات أمر ذو أولوية، وتعيد تأكيد ضرورة اتخاذ خطوات عاجلة وحاسمة لمواصلة محاربة الفساد في جميع مظاهره من أجل الحد من العقبات التي تحول دون تعبئة وتوزيع الموارد بصورة فعالة ومنع تحويل الموارد بعيدا عن الأنشطة الحيوية للتنمية، وتشير أيضا إلى أن تحقيق هذا الأمر يتطلب مؤسسات قوية على جميع المستويات، بما في ذلك، بشكل خاص، وجود أنظمة قانونية وقضائية فعالة وتعزيز الشفافية، وتعترف بالجهود التي تبذلها البلدان النامية والإنجازات التي تحققها في هذا الصدد، وتحيط علما بتزايد التزام الدول التي صدقت بالفعل على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد[٧] أو انضمت إليها، وتحث، في هذا الصدد، جميع الدول التي لم تصدق على الاتفاقية أو تنضم إليها بعد على أن تنظر في القيام بذلك؛

٦ - **تشير أيضا** إلى عزم الدول الأعضاء على مواصلة إدخال الإصلاحات المالية، بما فيها الإصلاحات الضريبية، التي تؤدي دورا أساسيا في تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي وتعبئة الموارد العامة المحلية، وتشير كذلك إلى أنه في حين أن كل بلد مسؤول عن النظام الضريبي الخاص به، من المهم تقديم الدعم للجهود الوطنية في تلك المجالات عن طريق تعزيز المساعدة التقنية والنهوض بالتعاون الدولي والمشاركة في معالجة المسائل الضريبية الدولية، بما في ذلك في مجال الازدواج الضريبي؛ وتؤكد ضرورة أن تكفل الأطر الشاملة والتعاونية مشاركة جميع الجهات المختصة ومعاملتها معاملة متساوية؛

٧ - **تلاحظ** أنه على الرغم من أن الاستثمار المباشر الأجنبي يشكل مصدرا رئيسيا لتمويل التنمية، فإن تدفق هذه الأموال إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية انخفض بسرعة في أثناء الأزمة ولا يزال متفاوتا، وتهيب، في هذا الصدد، بالبلدان المتقدمة النمو أن تواصل وضع تدابير في بلدان المصدر لتشجيع وتيسير تدفق

---

(٧) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٣٤٩، الرقم ٤٢١٤٦.

الاستثمار المباشر الأجنبي بعدة طرق، من بينها توفير ائتمانات التصدير وغير ذلك من وسائل الإقراض والضمانات ضد الأخطار وخدمات تنمية الأعمال التجارية، وتهيب بالبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية أن تواصل ما تبذله من جهود لتهيئة بيئة داخلية مؤاتية لاجتذاب الاستثمارات بعدة طرق، من بينها تهيئة الظرف لإفساح المجال للاستثمار على نحو يتسم بالشفافية والاستقرار ويمكن التنبؤ به وتنفذ فيه التعاقدات بصورة سليمة وتحترم فيه حقوق الملكية، وتؤكد أهمية تعزيز الجهود الرامية إلى تعبئة الاستثمار من جميع المصادر في الموارد البشرية والهياكل الأساسية المادية والبيئية والمؤسسية والاجتماعية؛

٨ - **تؤكد من جديد** أن التجارة الدولية محرك للتنمية والنمو الاقتصادي المطرد وأن إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي ويستند إلى قواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف، وكذلك تحرير التجارة تحريرا فعالا، يمكن أن أن يؤديا دورا حاسما في حفز النمو الاقتصادي والتنمية في جميع أنحاء العالم بما يعود بالنفع على جميع البلدان في جميع مراحل التنمية؛

٩ - **تؤكد** أن المساعدة الإنمائية الرسمية تؤدي دورا أساسيا في تكميل تمويل التنمية وتعزيزه واستمراريته في البلدان النامية وفي تيسير تحقيق الأهداف الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ولا سيما الأهداف الإنمائية للألفية، وتعيد تأكيد الدور المحفز الذي يمكن أن تسهم به المساعدة الإنمائية الرسمية في مساعدة البلدان النامية على إزالة القيود التي تعوق تحقيق نمو مطرد وشامل وعادل من خلال جملة أمور، منها تعزيز الهياكل الأساسية الاجتماعية المؤسسية والمادية وتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي والتجارة والابتكارات التكنولوجية وتحسين الصحة والتعليم والنهوض بالمساواة بين الجنسين والمحافظة على البيئة والقضاء على الفقر، وترحب بالخطوات الرامية إلى تحسين فعالية ونوعية المعونة القائمة على المبادئ الأساسية المتمثلة في الملكية الوطنية والمواءمة والتنسيق والإدارة من أجل تحقيق النتائج والمساءلة المتبادلة؛

١٠ - **تؤكد** أن الوفاء بجميع الالتزامات فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية أمر بالغ الأهمية، بما في ذلك الالتزامات التي تعهد بموجبها كثير من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥ وبتخصيص ٠,٥ في المائة على الأقل من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠، وكذلك بتحقيق هدف تخصيص ما نسبته ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية

المقدمة إلى أقل البلدان نموا، وتحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تف بعد بالتزاماتها في مجال تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية على القيام بذلك؛

١١ - **تشجع** الجهات المانحة على العمل على وضع جداول زمنية وطنية، بحلول نهاية عام ٢٠١٠، لزيادة مستويات المعونة في إطار ما تقوم به كل منها من عمليات لتخصيص موارد الميزانية، من أجل تحقيق الغايات المحددة فيما يتعلق باللمساعدة الإنمائية الرسمية؛

١٢ - **تؤكد** الدور المهم الذي يؤديه جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في النهوض بالتنمية وفي حماية مكاسب التنمية وفقا للاستراتيجيات والأولويات الوطنية، بما في ذلك إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، المهددة جراء الأزمة الاقتصادية الراهنة، وتعيد تأكيد ضرورة أن تستفيد الأمم المتحدة من الوضع الاقتصادي الراهن باعتباره فرصة لمضاعفة جهودها من أجل تحسين كفاءة وفعالية برامجها الإنمائية، وتحث البلدان المانحة وغيرها من البلدان القادرة على زيادة التبرعات المقدمة إلى الميزانيات الأساسية/العادية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي زيادة كبيرة والمساهمة فيها على أساس متعدد السنوات، بصورة مطردة ويمكن التنبؤ بها، على أن تقوم بذلك، وتشير إلى أن الموارد غير الأساسية تمثل عنصرا مكملا مهما لقاعدة الموارد العادية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي؛

١٣ - **تسلم** بإمكانية أن تكمل مصادر التمويل المبتكرة الطوعية المختلفة مصادر التمويل التقليدية، وتؤكد ضرورة أن تصرف تلك الأموال وفقا لأولويات البلدان النامية وألا تشكل عبئا عليها أكثر من اللازم، وتشجع الأمين العام على تنظيم حدث غير رسمي في عام ٢٠١٠، في حدود الموارد المتاحة، بشأن إمكانيات المصادر المبتكرة الطوعية لتمويل التنمية؛

١٤ - **تلاحظ** الزيادة الإجمالية في مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠٠٨ وأن تخفيف عبء الدين والمساعدة الإنسانية شكل جزءا كبيرا من تدفقات المعونة منذ عام ٢٠٠٢؛

١٥ - **تشدد** على الأهمية البالغة لإيجاد حل فعال وشامل ودائم في الوقت المناسب لمشاكل ديون البلدان النامية، إذ إن تمويل الدين بالاقتراض وتخفيف عبئه يمكن أن يشكلا مصدرا مهما لتوفير رأس المال من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، وتشدد أيضا على وجوب تقاسم الدائنين والمدينين المسؤوليات عن الحيلولة دون نشوء حالات يتعذر فيها تحمل الديون؛

١٦ - **تعترف** بأن مخصصات حقوق السحب الخاصة الأخيرة ساعدت في زيادة السيولة النقدية على الصعيد العالمي من أجل التصدي للأزمة المالية والاقتصادية العالمية؛

١٧ - **تؤكد من جديد** الحاجة إلى عملية حكومية دولية معززة وأكثر فعالية وشاملة للجميع لمتابعة تمويل التنمية واستعراض التقدم المحرز في الوفاء بالالتزامات، وتحديد العقبات والتحديات والقضايا المستجدة، واقتراح توصيات وإجراءات محددة؛

١٨ - **تؤيد**، في هذا الصدد، التوصيات التي قدمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بصيغتها الواردة في قراره ٣٠/٢٠٠٩ المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩؛

١٩ - **تؤكد** ضرورة إعطاء أهمية أكبر لبند جدول أعمالها السنوي المعنون ''متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨''، وتكرر التأكيد، في هذا الصدد، على ضرورة القيام، حسب الاقتضاء، باستعراض طرائق عملية متابعة تمويل التنمية؛

٢٠ - **تشير** إلى القرار المتخذ للنظر في الحاجة إلى عقد مؤتمر متابعة لتمويل التنمية بحلول عام ٢٠١٣[٨]؛

٢١ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والستين البند المعنون ''متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨''، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في إطار ذلك البند، تقييما تحليليا سنويا لحالة تنفيذ توافق آراء مونتيري[٦] وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية[٩] وتنفيذ هذا القرار، يعده بتعاون تام مع أصحاب المصلحة المؤسسيين الرئيسيين ويضمنه مقترحات محددة بشأن مواصلة تعزيز عملية متابعة تمويل التنمية لتنظر فيها الدول الأعضاء.

الجلسة العامة ٦٦
٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

(٨) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق، الفقرة ٩٠.

(٩) القرار ٢٣٩/٦٣، المرفق.